E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1999/IG.1/14
19 January 1999
ORIGINAL: ENGLISH/ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الاحصائية
الدورة الثالثة
بيروت، ١٦-١٨ آذار/مارس ١٩٩٩

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت

المعيار العام لنشر البيانات الاحصائية

صندوق النقد الدولي
واشنطن

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المعيار العام لنشر البيانات الاحصائية

THE GENERAL DATA DISSEMINATION SYSTEM

١- يتضمن القسم الأول أهداف النظام العام، وتتمثل في أربعة أبعاد للممارسات الجيدة في إعداد ونشر البيانات الاحصائية، بينما يقدم القسم الثاني آلية تنفيذ النظام العام.

أولا- النظام العام: الأهداف

٢- يهدف المعيار الى (١) تشجيع البلدان الاعضاء على تحسين نوعية البيانات؛ (٢) تقديم اطار لتقييم مدى الحاجة الى تحسين البيانات وتحديد الأولويات المتعلقة بذلك؛ (٣) توجيه البلدان الاعضاء بشأن توفير احصاءات اقتصادية ومالية شاملة ومناسبة في توقيتها وقابلة للاستخدام وموثوقة علاوة على بيانات اجتماعية وسكانية، في عالم يزداد فيه التكامل الاقتصادي والمالي. ويتضمن النظام العام أربعة أبعاد:

- البيانات الاحصائية: نطاق الشمول، الانتظام، والحداثة
- جودة البيانات المنشورة
- صحة البيانات المنشورة
- اتاحة البيانات للاستخدام العام

٣- ويحدد النظام العام بشأن كل من هذه الابعاد الاربعة، عددا يتراوح بين اثنين وأربعة من الممارسات الجيدة، يمكن استخدامها كأهداف عند تطوير الأنظمة الوطنية لانتاج ونشر البيانات. ويقدم الاطار رقم ١ لمحة موجزة عن الأبعاد الاربعة وعناصرها.

١- البيانات: نطاق الشمول، الانتظام، الحداثة

يعد انتاج ونشر بيانات احصائية اجتماعية وسكانية، اقتصادية ومالية، موثوقة وشاملة ومناسبة في توقيتها وقابلة للاستخدام، أمرا ضروريا لتحقيق شفافية الاداء والسياسة العامة على صعيد الاقتصاد الكلي.

أ- تعريفات واعتبارات عامة

(١) نطاق الشمول

٤- يركز النظام العام على البيانات الأساسية ذات الأهمية القصوى في تقييم الأداء والسياسة العامة في أربعة قطاعات اقتصادية هي القطاع الحقيقي، وقطاع المالية العامة، والقطاع المالي، والقطاع الخارجي، علاوة على بيانات اجتماعية - سكانية مكملة تلقي مزيدا من الضوء على التنمية الاقتصادية والتغير الهيكلي. ويعالج النظام العام عمليات تطوير ونشر نطاق كامل من البيانات الاقتصادية والمالية، حيث: (١) يقدم أهدافا لتطوير ونشر أطر شاملة في كل من القطاعات الأربعة، و(٢) يشجع تطوير ونشر مؤشرات تشير الى التواتر والتوقيت المناسبين لاحتياجات وقدارت البلد المعني. ويتضمن الجدول (١) هذين الجانبين لأبعاد البيانات.

٥- فيما يتعلق بالأطر الشاملة، يتضمن القسم أ في الجدول رقم ١ مجموعة من الأهداف الخاصة بالحسابات القومية (القطاع الحقيقي)، وعمليات الحكومة المركزية (قطاع المالية العامة)، والمسح النقدي بالمفهوم الواسع للنقود (القطاع المالي)، وحسابات ميزان المدفوعات (القطاع الخارجي). وتركز الأهداف على تطوير وانتاج ونشر بيانات كاملة الشمول في كل إطار، واستخدام الاطر التحليلية السليمة حسب المعايير الدولية، وتطوير مجملات وتصنيفات تفصيلية. ويشجع النظام على توسيع نطاق الشمول المتعلق بالحكومة وميزان المدفوعات.

٦- أما فيما يتعلق بالمؤشرات، فالقسم ب في الجدول رقم ١ يتضمن التالي بالنسبة لكل قطاع: (١) مؤشرات للأطر الشاملة - اجمالي الناتج المحلي للحسابات القومية، ومجملات ميزانية الحكومة المركزية لعملياتها، والمجملات النقدية بمفهومها الواسع والمجملات الائتمانية للمسح النقدي بالمفهوم الواسع للنقود، ومجملات ميزان المدفوعات لميزان المدفوعات الكامل؛ (٢) بيانات اضافية تسمح بتتبع المقاييس الأساسية في الأطر الشاملة؛ و(٣) بيانات أخرى ذات صلة بالقطاع. وغالبا ما تكون البيانات المسماة "بيانات أخرى" في شكل سعر معين، بما في ذلك أسعار الفائدة والصرف. وبالنسبة لبعض فئات البيانات، يتضمن القسم ب أيضا قسما فرعيا عن البيانات الاجتماعية-السكانية، التي تشمل فئات السكان والصحة والتعليم والفقر.

الاطار رقم ١- موجز عن المعيار العام لنشر البيانات الاحصائية

١- **البيانات: نطاق الشمول، الانتظام، الحداثة:** يعتبر نشر البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية -السكانية، الموثوقة والشاملة، المنشورة في الوقت المناسب، بيانات أساسية لشفافية الأداء والسياسة العامة على صعيد الاقتصاد الكلي.

يجري نشر البيانات الاقتصادية والمالية بالشكل المحدد في الجدول رقم ١.

٢- **جودة البيانات:** يجب أن تمنح جودة البيانات أولوية عليا كما يجب اتاحة المعلومات التي يحتاجها مستخدم الاحصاءات للحكم على النوعية ومدى تحسنها.

أ- نشر الوثائق المتعلقة بالمنهجية والمصادر المستخدمة في اعداد الاحصاءات.

ب- نشر التفاصيل الخاصة بالعناصر، وعمليات التوفيق مع البيانات الوثيقة الصلة، والأطر الاحصائية التي تتيح التدقيق المتبادل بين الاحصاءات وتقدم تأكيدات عن معقوليتها.

خطط تحسين البيانات: يوصي المعيار العام لنشر البيانات الاحصائية بوضع خطط لتحسين البيانات بالنسبة لجميع الجوانب التي تعاني من أوجه القصور، ونشر هذه الخطط.

٣- **صحة البيانات:** يجب أن تتمتع الاحصاءات الرسمية بثقة مستخدميها، كي يتحقق الهدف من تقديمها. وبدورها تصبح الثقة في الاحصاءات ثقة بالروح الموضوعية والمهنية التي تتصف بها الجهة المعدة للاحصاءات. وتمثل الشفافية في ممارسات هذه الجهة واجراءاتها عاملا رئيسيا في ايجاد هذه الثقة.

أ- نشر الشروط التي يتم بموجبها اعداد الاحصاءات الرسمية، ويشمل ذلك شروط مراعاة سرية المعلومات التي يمكن معرفة مصدرها الفردي.

ب- تحديد امكانية الحصول على البيانات من قبل الهيئات الحكومية الداخلية قبل عملية النشر.

ج- تحديد التعليق الوزاري بمناسبة عمليات النشر الاحصائي.

د. تقديم معلومات عن المراجعة، واعلان مسبق عن التغييرات الأساسية في المنهجية.

٤- **اتاحة البيانات للاستخدام العام:** يعد نشر الاحصاءات الرسمية من الخصائص الأساسية للاحصاءات بوصفها سلعة عامة. وتعد امكانية الحصول على البيانات وفق مبدأ المساواة من المتطلبات الرئيسية للمستخدم العام.

أ- الاعلان المسبق عن الجداول الزمنية للنشر

ب- النشر المتزامن الموجه الى جميع الأطراف المعنية

٧- يشدد النظام العام على ايجاد اطر شاملة، لكنه لا يحدد بالتفصيل العناصر التي تنقسم اليها هذه الأطر الواجب اعدادها ونشرها. ويوصي النظام باستخدام المجملات المقبولة دوليا والبنود الموازنة. وفي حالة الحسابات القومية واحصاءات ميزان المدفوعات، يعد نظام "الحسابات القومية لعام ١٩٩٣"، والطبعة الخامسة من "دليل احصاءات مالية الحكومة" معيارين مقبولين على نطاق واسع، كما يقدم هذان الدليلان التوجيه المناسب لتطوير الأطر والمجملات.

٨- تصدر معظم فئات البيانات المحددة لادراجها في النظام العام عن هيئات رسمية وطنية. اما إدراج بعض فئات البيانات التي تصدر عن منظمات خاصة في النظام العام (على الأقل في بعض البلدان) فيؤدي الى تعقيدات منها طابع النوعية الضمني الذي تتسم به اعادة النشر الرسمية. إن إدراج بيانات تم تجميعها في القطاع الخاص أمر يستدعيه الحرص على تكوين صورة أكمل عن الاقتصاد، وتأمين تغطية أكثر انسجاما عبر مختلف البلدان. غير أن ادراج مثل هذه البيانات يقتضي اجراء تعديل على مسؤوليات الهيئة الرسمية (القائمة بالنشر) فيما يتعلق ببعض عناصر اتاحة البيانات للاستخدام العام وصحتها وجودتها.

(٢) الانتظام والحداثة

٩- يدرك النظام العام أهمية انتاج ونشر البيانات المطلوبة بقدر كبير من الانتظام والحداثة، لكنه يعطي أولوية لتحسين نوعية البيانات، إدراكا لما قد يظهر في الأنظمة الاحصائية التي لا تزال قيد التطوير من مفاضلات بين تحسين النوعية من ناحية والانتظام والحداثة من ناحية أخرى.

١٠- ويشير مفهوم الانتظام الى تواتر جمع البيانات. ويتحدد انتظام النشر لفئة معينة من البيانات حسب عوامل عديدة منها سهولة ملاحظتها أو تجميعها، واحتياجات التحليل. ويجب أن ينظر الى النظام العام باعتباره يشجع على التحسن بمرور الوقت في انتظام نشر البيانات بما يتسق مع تحسين نوعيتها.

١١- ويشير مفهوم الحداثة الى سرعة نشر البيانات، أي الفترة الزمنية المنقضية بين تاريخ مرجعي (أو انتهاء فترة مرجعية) وتاريخ نشر البيانات. ويعكس هذا المفهوم عوامل عديدة يتصل بعضها بترتيبات مؤسسية مثل اعداد التعليقات المرافقة، وعملية الطباعة. ويتخذ نشر الاحصاءات اشكالا متعددة من بينها:

- إصدار مطبوعة رسمية مثل النشرات الإعلامية (التي قد تقتصر مثلا على إحصاءات موجزة)، ومطبوعات دورية مثل النشرات الشهرية أو المجلدات التي تنشر مرة واحدة.

الجدول رقم ١- المعيار العام لنشر البيانات الاحصائية

أ- الأطر الشاملة

الأطر	نطاق الشمول والتصنيف والاطار التحليلي	توسيع نطاق البيانات	الانتظام	التوقيت المناسب
الحسابات القومية	اعداد ونشر المدى الكامل لمجملات الحسابات القومية والبنود الموازنة بالقيم الاسمية والحقيقية، ومن ثم اجمالي الناتج المحلي، واجمالي الدخل القومي، واجمالي الدخل المتاح، والاستهلاك، والادخار، وتكوين رأس المال، وصافي الاقراض/الاقتراض. اعداد ونشر الحسابات القطاعية والميزانيات العمومية الوطنية والقطاعية، حسب مقتضى الحال.		سنويا	١٠-١٤ شهرا
عمليات الحكومة المركزية	اعداد ونشر بيانات شاملة عن المعاملات والديون، مع التركيز على: (١) تغطية كافة وحدات الحكومة المركزية (٢) استخدام الأطر التحليلية المناسبة (٣) تطوير المدى الكامل للتصنيفات المفصلة (الايرادات الضريبية وغير الضريبية، النفقات الجارية والرأسمالية، التمويل المحلي والأجنبي) مع التقسيم (حسب حامل سند الدين، الأداة، العملة) حسب مقتضى الحال.	يشجع النظام تطوير بيانات عمليات الحكومة العامة أو القطاع العام، في حالات البلدان التي تشكل فيها عمليات المستويات المحلية أو الفرعية التابعة للحكومة أو المؤسسات العامة أهمية من الوجهة التحليلية أو من منظور السياسة.	سنويا	٦-٩ أشهر
المسح النقدي للنقود بمفهومها الواسع	اعداد ونشر بيانات شاملة عن المعاملات والديون مع التركيز على: (١) تغطية جميع مؤسسات الايداع (المؤسسات المصرفية)؛ (٢) استخدام إطار تحليلي مناسب؛ (٣) تطوير تصنيفات للأصول والخصوم الخارجية، والائتمان المحلي حسب القطاع، ومكونات الخصوم النقدية (السيولة) وغير النقدية		شهريا	٢-٣ أشهر
ميزان المدفوعات	اعداد ونشر بيانات شاملة عن المجملات الرئيسية والبنود الموازنة في ميزان المدفوعات، بما في ذلك مثلا واردات وصادرات السلع والخدمات، والميزان التجاري، والدخل والتحويلات، وميزان الحساب الجاري، والاحتياطيات وغيرها من المعاملات المالية، والميزان الكلي، مع تفاصيل العناصر المكونة، حسب مقتضى الحال.	يستحسن نشر وضع الاستثمار الدولي، كما يوصى بنشر بيانات الدين الخارجي، لكل الاقتصاد حيثما يكون لهذه البيانات أهمية من منظور السياسة أو من زاوية تحليلية./١	سنويا	٦-٩ أشهر

/١ في حالات البلدان التي تتسم فيها بيانات الدين الخارجي بالأهمية من منظور السياسة أو من زاوية تحليلية، يوصي النظام العام بإيلاء أولوية لتطوير بيانات سندات الدين والقروض في إطار فئات وضع الاستثمار الدولي المتعلقة "باستثمارات الحافظة" و "أنواع أخرى من الاستثمار".

الجدول رقم ١- المعيار العام لنشر البيانات الاحصائية (تابع)
ب- فئات البيانات، والمؤشرات

فئات البيانات	المؤشرات	يشجع تطوير مجملات و/أو تصنيفات تفصيلية	الانتظام/١	التوقيت المناسب
القطاع الحقيقي				
مجملات الحسابات القومية	إجمالي الناتج المحلي (الاسمي والحقيقي)	اجمالي الدخل القومي، وتكوين رأس المال، والادخار	سنويا (يشجع النشر كل ربع سنة)	٦-٩ أشهر
مؤشر/مؤشرات الانتاج	الصناعة التحويلية أو الصناعة، مؤشر للسلع الأساسية، أو مؤشر زراعي، أو غيره من المؤشرات حسب مقتضى الحال		شهريا حسب مقتضى الحال	٦ أسابيع - ٣ أشهر لجميع المؤشرات
مؤشرات الأسعار	مؤشر أسعار الاستهلاك يشجع نشر أسعار الانتاج أو الجملة	الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك	شهريا	شهر الى اثنين
مؤشرات سوق العمل	العمالة، البطالة، الأجور/الإيرادات، حسب مقتضى الحال		سنويا/٢	٦-٩ أشهر/٢

قطاع المالية العامة				
مجملات ميزانية الحكومة المركزية	الايرادات والنفقات والرصيد والتمويل، مع التقسيم (حسب حامل سند الدين والأداة والعملة)، حسب مقتضى الحال	مدفوعات الفائدة	كل ربع سنة	ربع سنة
ديون الحكومة المركزية	الديون المحلية والأجنبية، حسب مقتضى الحال، مع التقسيمات المناسبة (حسب العملة، أجل الاستحقاق، حامل سند الدين، الأداة) حسب مقتضى الحال.	الدين المضمون من الحكومة	سنويا (يشجع النشر على فترات ربع سنوية)	ربع الى نصف سنة

القطاع المالي				
مجملات النقود بمفهومها الواسع والائتمان	صافي الوضع الخارجي، الائتمان المحلي، النقود بمفهومها الواسع والضيق		شهريا	١-٣ أشهر
مجملات البنك المركزي	النقود الاحتياطية		شهريا	شهر الى شهرين
أسعار الفائدة	الأسعار على الأوراق المالية الحكومية القصيرة والطويلة الأجل، والأسعار المتغيرة حسب قرارات السياسة النقدية	أسعار سوق النقد أو أسعار التعامل بين البنوك ونطاق من أسعار الايداع والاقراض	شهريا	/٣
سوق الاوراق المالية		الرقم القياسي لأسعار الأسهم حسب مقتضى الحال	شهريا	

الجدول رقم ١- المعيار العام لنشر البيانات الاحصائية (تتمة)

ب- فئات البيانات، المؤشرات

فئات البيانات	المؤشرات	يشجع تطوير فئات وتصنيفات تفصيلية	الانتظام	التوقيت المناسب
القطاع الخارجي				
مجملات ميزان المدفوعات	واردات وصادرات السلع والخدمات، ميزان الحساب الجاري، الاحتياطيات، الرصيد أو الميزان الكلي	بيانات الديون الخارجية وخدمة الدين لاجمالي الاقتصاد، حسب مقتضى الحال	سنويا (يشجع النشر على فترات ربع سنوية)	٦ أشهر
الاحتياطيات الدولية	إجمالي الاحتياطيات الرسمية محررة بالدولار الأمريكي	التزامات مرتبطة بالاحتياطيات	شهريا	٤-١ أسابيع
تجارة السلع	إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات	تصنيفات تفصيلية للسلع الرئيسية ذات الأجل الزمني الاطول	شهريا	٨ أسابيع - ٣ أشهر
أسعار الصرف	الأسعار الفورية		يوميا	/٣

البيانات الاجتماعية - السكانية			
الفئة	المؤشرات/٤	الانتظام/٥	التوقيت المناسب/٥
السكان	السكان، معدل النمو السكاني، السكان في المناطق الحضرية، السكان في المناطق الريفية، السكان حسب الجنس، التكوين العمري للسكان		
الصحة	السكان لكل طبيب، متوسط العمر المتوقع، نسبة الوفيات بين المواليد والأطفال والأمهات		
التعليم	البالغون الذين يعرفون القراءة والكتابة، نسبة المدرسين الى عدد التلاميذ؛ القيد في المدارس الابتدائية/ الثانوية		
الفقر	توفر مياه الشرب/ الصرف الصحي؛ عدد الأفراد لكل غرفة؛ توزيع الدخل؛ الأسر تحت الحد الأدنى للدخل المعياري		

/١ يجب النظر الى النظام العام على أنه يشجع التحسينات عبر الوقت في انتظام وحداثة نشر البيانات بما لا يخل بجودتها. والأهداف الخاصة بالتوقيت السليم التي يتضمنها الجدول (١) موضوعة في شكل قطاعات زمنية، إدراكا لتنوع البلدان التي يغطيها النظام العام.

/٢ يوصي بنشر بيانات مؤشرات العمل بالانتظام والتوقيت المناسبين بعد التشاور مع مكتب الاحصاءات التابع لمكتب العمل الدولي (منظمة العمل الدولية).

/٣ النشر كجزء من مطبوعة تصدر على فترات قصيرة (شهريا مثلا).

/٤ قامت "مجموعة خبراء الأمم المتحدة المختصة بالنتائج الاحصائية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة"، بتجميع قائمة من ١٥ مؤشرا لتشكل "حدا أدنى لمجموعة البيانات الاجتماعية القومية"، الى جانب عدد من المؤشرات الأخرى التي يمكن استخدامها كأساس لتطوير البيانات الاجتماعية - السكانية. وتشكل المؤشرات الستة عشر المبينة هنا أمثلة لأنواع المؤشرات الشائعة الاستخدام. ولا يجب اعتبار أي مؤشر معين منها كعنصر مكون يتطلبه المعيار العام لنشر البيانات.

/٥ يختلف انتظام المؤشرات الاجتماعية - السكانية، فقد يكون بعضها سلاسل زمنية بينما قد يتم تجميع البعض الآخر مرة كل ٣-٥ سنوات. كما قد يختلف التوقيت المناسب.

- الإعلان عن توفر الإحصاءات عند الطلب (ولكن ليس مجانا بالضرورة)، مع الإشارة بصورة متزايدة الى توفرها عبر قواعد البيانات الإلكترونية.

- تقديم المطبوعة الرسمية أو قاعدة البيانات بتسجيلها على شريط تسجيل أو قريص أو قرص مضغوط من نوعية السي دي روم CD-ROM.

- توفير البيانات من خلال رسائل هاتفية موجزة مسجلة، وخدمات الفاكس، خصوصا بشأن فئات البيانات التي يستدعي الأمر تواتر توزيعها بمعدل مرتفع.

١٢- وقد تم وضع الأهداف الخاصة بالحداثة التي يتضمنها الجدول (١) في شكل نطاقات زمنية، إدراكا لتنوع البلدان التي يغطيها النظام العام. ويماثل الحد الأدنى من نطاق حداثة البيانات شروط الحداثة المتعلقة بـ المعيار الخاص لنشر البيانات بالنسبة لمؤشر معين، بينما يشير الحد الأعلى من النطاق الزمني إلى كفاءة العمل عبر مجموعة كبيرة ومتنوعة من البلدان. ويجب على النظام العام أن يشجع التحسن عبر الوقت في حداثة نشر البيانات دون الإخلال بمطلب تحسين النوعية.

ب- المواصفات

١٣- يتضمن النظام العام أهدافا لاعداد ونشر البيانات بالنسبة لكل من الأطر الشاملة وغيرها من فئات البيانات والمؤشرات، ويتضمن الجدول رقم ١ ملخصا لها.

(١) الأطر الشاملة

١٤- يتمثل هدف الأطر الشاملة، الوارد وصفها في القسم أ بالجدول، في تشجيع إعداد ونشر مجموعات كاملة من البيانات بأوسع نطاق ممكن، باستخدام الأطر التحليلية السليمة ونظم التصنيف. ويتضمن القسم مجملات وموازين معينة بغرض التوضيح، لكن التركيز الأساسي ينصب على المجموعات الكاملة للبيانات وليس على مؤشرات معينة.

١٥- وفي حالة الحسابات القومية، يتمثل الهدف في إعداد ونشر بيانات تغطي أوسع نطاق ممكن من النشاط الاقتصادي، مع عدم إغفال القطاع غير الرسمي. وينصب التركيز على إنتاج مجملات وأرصدة الحسابات القومية بمداها الكامل، وليس فقط على وضع مقاييس للإنتاج. وعلى هذا، فإلى جانب إجمالي الناتج المحلي، يشجع النظام العام تطوير مقاييس للدخل القومي والدخل المتاح، والاستهلاك، والإدخار، وتكوين رأس المال، والتمويل. ويجدر بالذكر أن تطوير المقاييس الشاملة هو

جهد طويل الأجل بالنسبة لمعظم البلدان، غير أنه لا ضرورة لأن تتبع جميع البلدان نفس مسار التنفيذ، لأن المسار المناسب لبلد معين يتوقف على أوضاعه من حيث احتياجاته التحليلية واحتياجات السياسة العامة ومدى توفر الموارد. ويستحسن استخدام الأدلة الدولية والإقليمية (دليل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ودليل النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ مثلا) كوسائل إرشادية عند إعداد الحسابات القومية. وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة مجموعة من المقاييس لتسترشد بها البلدان في مهمة اختيار مسار التنفيذ. كما يوصي النظام العام بإعداد حسابات لقطاعات الاقتصاد الرئيسية إلى جانب وضع ميزانيات عمومية قومية وقطاعية كأهداف مفيدة طويلة الأجل. ويوصي النظام العام بنشر بيانات الحسابات القومية كاملة سنويا وخلال فترة ١٤-١٠ شهرا بعد نهاية السنة المرجعية المعنية.

١٦- ويوصي النظام العام فيما يتعلق بالإطار الشامل لعمليات الحكومة المركزية بتغطية جميع وحدات الحكومة المركزية بصورة شاملة، بما في ذلك الحسابات المشمولة في الميزانية والخارجة عنها، وصناديق الضمان الاجتماعي، والوكالات اللامركزية، فلا غنى في معظم البلدان عن التغطية الشاملة الكاملة لتقييم الموقف الفعلي للمالية العامة. ويشجع النظام العام على إيجاد إطار تحليلي مناسب ونظم تصنيف سليمة، لكنه لا يصف إطارا معينا أو يقدم جداول للتصنيف. ويمكن استخدام الدليل الحالي لإحصاءات مالية الحكومة للاسترشاد به في تطوير بيانات الحكومة المركزية. ويتضمن هذا الدليل إطارا تحليليا واسع الاستخدام يحدد مفاهيم الإيرادات والنفقات، ومجملات التمويل، والعجز، علاوة على نظم تفصيلية للتصنيف. ويوصي النظام العام بنشر بيانات كاملة عن عمليات الحكومة المركزية سنويا خلال ٦-٩ أشهر، كما يشجع النظام العام على تطوير بيانات عن عمليات الحكومة العامة و/أو عمليات القطاع العام. وعندما تتسم هذه البيانات بأهمية خاصة بالنسبة للسياسة العامة أو للجهود التحليلية، كأن تكون احتياجات القطاع العام للائتمان محور تركيز من جانب السياسة العامة، فإنه يستحسن أعطاء البيانات المعنية أولوية أعلى، على الأقل من حيث المؤشرات الموجزة.

١٧- ويشكل المسح النقدي بالمفهوم الواسع للنقود الإطار الشامل للقطاع المالي. ويشمل نطاق هذا الإطار جميع شركات الإيداع (المؤسسات المصرفية) التي لها خصوم (التزامات) تدخل في مجملات النقود بمفهومها الواسع. ويقترح النظام العام إطارا تحليليا يستند إلى مقياس للنقود بمفهومها الواسع، إلى جانب العوامل المؤثرة على التغيرات في النقود، خاصة الائتمان المحلي والأصول والخصوم الخارجية. وإدراكا لحسن أداء عدد كبير متنوع من البلدان في هذا المجال، يوصي النظام العام بنشر البيانات الشهرية خلال فترة ١-٣ أشهر من نهاية الشهر المرجعي.

١٨- وفي حالة القطاع الخارجي، فإن الإطار الشامل هو ميزان المدفوعات. ويتمثل الهدف في إعداد ونشر حسابات كاملة لميزان المدفوعات. ويوصى باستخدام الطبعة الخامسة من "دليل ميزان المدفوعات" الصادر عن الصندوق كمصدر إرشادي لإيجاد مقاييس شاملة للمعاملات الخارجية.

ويتضمن الدليل إطارا تحليليا يستخدم على نطاق واسع جدا، ونظاما للتصنيف يوضح تفاصيل العناصر المكونة، ويحدد النظام كل معاملات الحساب الجاري (معاملات استيراد وتصدير السلع والخدمات، ومعاملات صافي الدخل وصافي التحويلات)، ومعاملات الحساب الرأسمالي والمالي (الاستثمار المباشر، استثمارات الحافظة، أنواع أخرى من الاستثمار، الاحتياطيات)، إلى جانب مجموعة من الموازين التحليلية، مثل الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري، كما يمكن أيضا تجميع بيانات الحساب الكلي داخل هذا الإطار. ويوصي النظام العام بنشر البيانات الكاملة لميزان المدفوعات سنويا خلال ٦-٩ أشهر من نهاية السنة المرجعية.

١٩- ويتزايد إدراك أهمية وضع الاستثمار الدولي كإطار مفيد يمكن داخله تكوين صورة سليمة عن رصيد البلد من الأصول والخصوم المالية الخارجية. غير أنه لا يوجد حاليا سوى بضعة بلدان تقوم بإعداد بيانات عن وضع الاستثمار الدولي، ولم يتم إدخال الإرشادات الدولية بشأنه إلا مؤخرا (في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات). وبالتالي فإن النظام العام يشجع أن تعمل البلدان على وضع تفاصيل العناصر المكونة لميزان المدفوعات تبعا لما ورد بهذه الطبعة من الدليل (أي الاستثمار المباشر، واستثمارات الحافظة بما في ذلك حقوق الملكية والدين، وأنواع أخرى من الاستثمار، والاحتياطيات (للأصول)، وأن تقوم بنشر الإطار أو مكوناته حسب مقتضى الحال. ومن المستحسن لتوضيح صورة الدين الخارجي تقسيم سندات الدين والقروض إلى عناصر، في إطار استثمارات الحافظة وأنواع أخرى من الاستثمار، على التوالي، حسب عملة الإصدار وأجل الاستحقاق الاصلي (الأجل القصير والمتوسط والطويل باستخدام التصنيف المبوب حسب الأداة).

(٢) المؤشرات

٢٠- يتضمن القسم ب بالجدول (١) المؤشرات التي يوصي النظام العام بإعدادها ونشرها، ويجري إدراج القطاعات الأربعة الرئيسية التي تشملها الأطر الشاملة (القطاع الحقيقي، وقطاع المالية العامة، والقطاع المالي، والقطاع الخارجي)، كما تدرج أيضا مجموعة من المؤشرات الاجتماعية-السكانية. وبشكل عام، تقدم ثلاثة أنواع من المؤشرات لكل من القطاعات الأربعة: مقاييس موجزة مشتقة من الأطر الشاملة؛ وبيانات تسمح بتتبع المقاييس الرئيسية في الأطر الشاملة؛ وبيانات أخرى ذات صلة مناسبة للقطاع. ويشجع النظام على اعداد ونشر مؤشرات اضافية بالنسبة لفئات معينة من البيانات.

٢١- وينتظر أن يكون إعداد ونشر كثير من المؤشرات على أساس أكثر حداثة من الأطر الشاملة، بل وأكثر انتظاما في بعض الحالات. ويتحدد التوقيت المناسب لمعظم المؤشرات كمدى زمني. وينبغي أن تعتبر هذه النطاقات الزمنية علامات زمنية تقريبية تستخدم بمرونة كأهداف.

٢٢- يوصي النظام باستخدام إجمالي الناتج المحلي بالقيم الإسمية والحقيقية (معدلا على ضوء الأسعار) باعتباره المؤشر للإطار الإحصائي الشامل للقطاع الحقيقي. ولا يوصي النظام العام بمكونات محددة للبيانات، لكنه يشجع تقسيم إجمالي الناتج المحلي حسب فئات الإنفاق الرئيسية و/أو حسب القطاع الإنتاجي. كما يشجع النظام البلدان على استخدام إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا)، والادخار، وتكوين رأس المال كعناصر مكونة للبيانات. كما يستحسن استخدام التصنيف الوارد في "نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣" أو نظام إقليمي مشابه. ويوصي النظام باستخدام المؤشرات السنوية، لكنه يشجع استخدام المؤشرات الربع سنوية، وفي حالة المؤشرات السنوية، يوصي النظام بالنشر خلال ٦-٩ أشهر.

٢٣- أما فئة البيانات التي تستخدم لتتبع إجمالي الناتج المحلي بشكل أكثر تواترا فهي مؤشر إنتاج واحد أو مجموعة مختارة من مؤشرات الإنتاج. ويتوقف المؤشر المناسب أو المؤشرات المناسبة على البنية الاقتصادية للبلد: إنتاج الصناعة التحويلية أو الصناعة في بعض البلدان، وإنتاج السلع الأساسية في بلدان أخرى (كالبترول أو الأرز)، و/أو الزراعة في غيرها من البلدان. وقد تم تحديد مؤشر شهري للإنتاج الصناعي أو إنتاج الصناعة التحويلية، يرشد الى تطورات إجمالي الناتج المحلي. أما الملاحظة القائلة "أو حسب مقتضى الحال"، فيما يتعلق بالانتظام، فتنبع من ادراك أن المؤشر الربع أو النصف سنوي قد يعبر بأفضل شكل ممكن عن الإنتاج، كما هو الحال في البلدان التي يوجد فيها إنتاج مهم لمحاصيل موسمية.

٢٤- وبشأن إحصاءات الأسعار، يوصي النظام باستخدام الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، ويشجع استخدام الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج، وهي مستخدمة بحد ذاتها على نطاق واسع، كما أن تفصيلها الأساسي ضروري للحسابات القومية المعدلة بالأسعار. ويوصي النظام بالنشر على فترات شهرية، على أن يكون التوقيت خلال فترة شهر إلى شهرين من نهاية الفترة المرجعية.

٢٥- إن البيانات الخاصة بسوق العمل هي إحصاءات بالغة الأهمية في البلدان الصناعية، إلا أنها قد تكون أقل أهمية في بلدان أخرى كالتي توجد فيها قطاعات غير رسمية أو قطاعات كفاف كبيرة. أما عبارة "حسب مقتضى الحال" فتعترف بأن نطاق شمول العناصر المحددة، الخاصة بالعمالة والبطالة والأجور/الإيرادات، قد يكون، بالضرورة، أقل من نطاق الاقتصاد بمجمله، وأن مفاهيم كهذه قد تكون بلا مغزى. ويوصى بالنشر سنويا وتحديث البيانات خلال فترة ٩-٦ أشهر وذلك بعد التشاور مع مكتب الاحصاءات التابع لمنظمة العمل الدولية.

٢٦- وفيما يتعلق بقطاع المالية العامة، فإن المؤشرات المناظرة للإطار الإحصائي الشامل هي مجملات قطاع الحكومة المركزية، ويوصي النظام بنشر المقاييس ذات الصلة مثل الإيرادات والنفقات والرصيد الملائم، والتمويل، على أساس ربع سنوي خلال فترة ربع سنة. ويجب أن يكون نطاق شمول

وحدات الحكومة المركزية المنعكس في المؤشرات واسعا بما فيه الكفاية ليتتبع عن كثب الميزان المناسب للحكومة المركزية. وقد يكون ذلك في حالة بعض البلدان محدودا في نطاق حسابات الميزانية، غير أن صناديق الضمان الاجتماعي والحسابات الخارجة عن الميزانية قد يجب إدراجها في كثير من البلدان الأخرى. ويشجع النظام اعداد ونشر البيانات عن مدفوعات الفائدة، لاسيما في البلدان شديدة المديونية.

٢٧- أما نطاق شمول البيانات المتعلقة بالدين التي يوصي بها النظام فهي مجموع دين الحكومة المركزية. ويجب تصنيف بيانات الدين كدين داخلي ودين خارجي، على أساس "مقتضى الحال". ويجوز تقديم التفاصيل التحليلية، حسب مقتضى الحال، حسب أجل الاستحقاق (المدى القصير مقابل المدى المتوسط والمدى الطويل، والأفضل أن يكون ذلك حسب مدة الاستحقاق الباقية، ولكن على أساس مدة الاستحقاق الأصلية إذا كانت هذه الأخيرة غير متوفرة) أو حسب العملة، أو حسب حامل سند الدين، أو حسب أداة الدين، أو مزيج من الفئات المذكورة. ويوصي النظام بالنشر على فترات سنوية في حالة دين الحكومة المركزية، لكنه يشجع النشر على فترات ربع سنوية في الحالات التي يتسم فيها الدين بأهمية كبرى للسياسة العامة. ويشجع النظام نشر المعلومات عن الدين المضمون من الحكومة.

٢٨- وبشأن القطاع المالي، تشكل مجملات الائتمان والنقود بمفهومها الواسع مؤشرات للمسح النقدي بالمفهوم الواسع للنقود، المتعلق بالحسابات التحليلية للجهاز المصرفي. ويجب أن تغطي البيانات جميع وحدات النظام المدرجة في القياسات القومية الرئيسية للكليات النقدية (مثل M2 و M3). ويجب أن تشمل المؤشرات الرئيسية صافي الوضع الخارجي، والائتمان المحلي، والنقود بالمفهوم الضيق أو الواسع. ويوصي النظام بالنشر في غضون شهر إلى ثلاثة أشهر.

٢٩- وبالنسبة لبيانات البنك المركزي، يحدد النظام النقد الاحتياطي كعنصر مكون، ويوصي بالنشر خلال شهر أو شهرين.

٣٠- ويجب أن تشمل بيانات أسعار الفائدة بيانات الفائدة على الأوراق المالية الحكومية القصيرة والطويلة الأجل، كما يناسب البلد المعني (مثلا، سعر الفائدة على سندات الخزينة لثلاثة أشهر، وسعر الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات)، وسعر فائدة متغير وفق السياسة النقدية كسعر الفائدة على الاقتراض من البنك المركزي. ومن المحبذ نشر الاحصاءات عن أسعار الفائدة على الودائع والقروض. أما ملاحظة البيانات فمطلوبة على أساس شهري. وبما أن البيانات متاحة في وسائل الاعلام ومن المصادر التجارية لبيع البيانات، فإن عامل توقيت النشر الرسمي يصبح أقل أهمية نسبيا، ولذا فليس ثمة توصية بتوقيت معين. وفي حالات تحديد الأسعار إداريا، يجب نشر

التغييرات فيها في أسرع وقت ممكن بعد حدوث التغيير. ويشجع المعيار العام نشر البيانات لنطاق عريض من أسعار الفائدة على الودائع والقروض.

٣١- ومن المحبذ نشر الارقام القياسية لأسعار الأسهم في بعض البلدان التي تتوفر فيها اسواق للأوراق المالية.

٣٢- وبشأن القطاع الخارجي، ترتبط بيانات ميزان المدفوعات بالإطار الإحصائي الشامل. ويوصي النظام بأن تشمل المؤشرات، فيما يتعلق بحساب المعاملات الجارية، بيانات عن السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وميزان الحساب الجاري. أما الحساب المالي (الرأسمالي) فينبغي أن تتضمن مكوناته على الاقل بيانات عن الاحتياطي والميزان الكلي. ويشجع الصندوق على اجراء التصنيف وفقا لدليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة). ويوصي النظام بالنشر على فترات سنوية، لكنه يشجع بقوة على النشر خلال فترات ربع سنوية، وفي حالة النشر السنوي، يوصي النظام بأن يكون ذلك في غضون ستة أشهر. ويشجع النظام على نشر بيانات الدين الخارجي، "حسب مقتضى الحال".

٣٣- وفي حالات النشر بشكل أكثر تواترا وأدق توقيتا، يجب تقديم الاحتياطيات الدولية مقاسة بالدولار الامريكي، ويوصي النظام بنشر الاجمالي الشهري للاصول الاحتياطية الرسمية خلال ١-٤ أسابيع. ويشجع النظام البلدان على نشر بيانات التزاماتها المتعلقة بالاحتياطيات، بما في ذلك العقود الآجلة وأوضاع المشتقات المالية المماثلة.

٣٤- أما بالنسبة لبيانات تجارة السلع، في حالات النشر بشكل أكثر تواترا وأدق توقيتا أيضا، فيوصي النظام بتقديمها على الأقل من خلال إجمالي الواردات والصادرات في البداية. ويوصي النظام بنشر البيانات الشهرية خلال ثمانية أسابيع إلى ثلاثة أشهر. ويشجع النظام نشر تفاصيل واردات وصادرات السلع الرئيسية على مدى فترات زمنية أطول بعض الشيء.

٣٥- ويوصي النظام العام بنشر إحصاءات أسعار الصرف الفورية على أساس يومي، وإذا كانت هذه الأسعار متاحة بسهولة عن طريق وسائل الإعلام أو أنظمة الاتصال المباشرة بالكمبيوتر، فإنه يمكن قصر إعادة النشر للجمهور على فترات شهرية، والأفضل أن تكون أسبوعية، على أساس أسعار نهاية الفترة ومتوسط أسعار الفترة.

٣٦- ويتضمن النظام العام تغطية للبيانات الاجتماعية - السكانية التي قد تفيد في متابعة وتقييم الأهداف الاقتصادية الطويلة الأجل، كعنصر مكمل للفئات الأساسية لبيانات الاقتصاد الكلي. ولا يوصي النظام العام بمؤشرات نوعية، لكنه يحدد أربع فئات، هي السكان والصحة والتعليم والفقر، وعدد من المؤشرات الشائعة الاستخدام داخل كل فئة. وقد أصدرت الأمم المتحدة "الحد الأدنى

لمجموعة البيانات الاجتماعية القومية" الذي يتكون من ١٥ مؤشرا ومجموعة من المؤشرات الثانوية التي توصي الأمم المتحدة بتنفيذها في جميع البلدان الأعضاء. ولا يتضمن النظام العام تحديدا لهذه المؤشرات، لكن البلدان قد تجد أن المؤشرات الأساسية والثانوية مفيدة في اختيار المؤشرات التي تستخدمها في إطار النظام العام.

٢- النوعية

لا بد أن تمنح نوعية البيانات أولوية مرتفعة. ويجب تزويد مستخدمي البيانات بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم جودة البيانات وما قد يطرأ عليها من تحسين.

أ- نشر وثائق عن المنهجية والمصادر المستخدمة في إعداد الإحصاءات

٣٧- إن توفر وثائق عن المنهجية والمصادر التي تستند اليها الإحصاءات هو أمر أساسي كي يدرك مستخدمو الإحصاءات نقاط القوة والضعف في البيانات. ومن الممكن للوثائق المطلوبة أن تتخذ أشكالا متعددة منها ملاحظات موجزة ترافق نشر البيانات، ومطبوعات مستقلة، ودراسات تتاح عند طلبها من منتجي الإحصاءات. ومن المحبذ أن تقوم البلدان الأعضاء بإعداد ونشر التصريحات والإعلانات المتعلقة بالخصائص المهمة لنوعية البيانات (مثلا، نوع الخطأ الذي تتعرض له البيانات، ومصادر عدم التوافق مع مرور الزمن، ومقاييس الشمول في بيانات إحصاء السكان، أو خطأ العينة في بيانات المسح).[١] ويستحسن أن تقدم البلدان الأعضاء توثيقا في شكل أطر تقييم النوعية التي يتيحها صندوق النقد الدولي.

ب- نشر تفصيل العناصر المكونة، وعمليات المطابقة مع البيانات ذات الصلة، والأطر الإحصائية التي تتيح التدقيق المتبادل وتقدم تأكيدات عن المعقولية

٣٨- ينص هذا العنصر، دعما وتشجيعا للتدقيق في صحة البيانات من قبل مستخدميها، على نشر العناصر المكونة التي تستند اليها السلاسل الإحصائية الكلية، أو النشر ضمن إطار إحصائي، أو نشر المقارنات وعمليات المطابقة مع البيانات الوثيقة الصلة، أو استخدام أكثر من أسلوب من هذه الأساليب المذكورة. وبالطبع فإن نشر تفصيل العناصر المكونة يجب أن يكون على مستوى لا يتعارض

---

[١] إن حجم المراجعات السابقة، الذي يدرج أحيانا في قائمة معالم النوعية، هو من العناصر المتضمنة في مفهوم صحة البيانات، وذلك بسبب دوره كمؤشر على شفافية الشروط التي يتم بها إنتاج البيانات الإحصائية.

مع خصائص أخرى مرغوبة كالطابع السري للمعلومات التي يمكن تحديد مصدرها الفردي، أو موثوقية الإحصاءات. وتشمل الأطر الإحصائية المتطابقات المحاسبية والعلاقات الإحصائية (مثل الميزانيات العمومية). أما عمليات المقارنة والمطابقة فتشمل العمليات التي تتجاوز نطاق الأطر الإحصائية، مثل الصادرات والواردات كجزء من الحسابات القومية وكجزء من ميزان المدفوعات.

٣٩- ويرتبط البعد الخاص بنوعية البيانات ارتباطا وثيقا باعداد ونشر خطط تتعلق بتحسين البيانات. وبالنسبة للأطر الشاملة، يجب اعداد ونشر خطط اجراء التحسينات المتعلقة بكافة الجوانب التي تعاني من نقص البيانات. وبالنسبة لجميع الأطر والمؤشرات الشاملة بصفة عامة، يجب على السلطات الاحصائية ان تشير الى واحد من الأوضاع الثلاثة التالية: (١) خطط لتحسين البيانات وتتناول أوجه قصور محددة، أو(٢) التحسينات التي جرى تنفيذها مؤخرا، أو(٣) قرار البلد بعدم ضرورة اجراء أية تحسينات.

٣- صحة البيانات

ينبغي للإحصاءات الرسمية، كي تحقق الهدف من تزويد الجمهور بالمعلومات، أن تحظى بثقة مستخدميها. والثقة بالإحصاءات هي، في النهاية، ثقة بالروح الموضوعية والمهنية التي تتحلى بها الجهة المعدة للإحصاءات. وبالتالي، فإن شفافية ممارسات هذه الجهة وإجراءاتها هي عامل رئيسي في خلق هذه الثقة.

أ- نشر الشروط التي يتم بموجبها إنتاج الإحصاءات الرسمية، ومنها المتعلقة بسرية المعلومات التي يمكن معرفة مصدرها الفردي

٤٠- إن الممارسة المنصوص عليها، والمتضمنة في "المبادىء الأساسية للاحصاءات الرسمية" التي اعتمدتها اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة سنة ١٩٩٤، هي ذات طابع غير مباشر، غير أنها أساسية لتعزيز الثقة بموضوعية الإحصاءات الرسمية وطابعها الفني. ومن الممكن للشروط التي تعمل بموجبها الوكالات الإحصائية أن تتخذ أشكالا متنوعة، بما في ذلك التشريعات والمواثيق ومدونات السلوك. لكن هذه الوسائل قد لا تكون موجودة أو تكون قديمة ولا تناسب الأوضاع الجديدة، وفي هذه الحالات تتمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق الهدف، في وضع واعتماد مثل هذه التشريعات أو القوانين أو مدونات السلوك، على أن تشير الشروط والنصوص الواردة بها إلى أمور مثل علاقة الوحدة الإحصائية بتنظيم إداري أوسع أو بالوزارة التي هي جزء منها (في حال وجود ذلك)، والسلطة المخولة قانونا بجمع البيانات، وشرط قيامها بنشر البيانات التي جمعتها، وصلاحيات المدير/ رئيس الإحصائيين، والإجراءات والعمليات المتصلة بالحفاظ على سرية الردود التي تصل من الأطراف

فرادى. ومن الممكن لنشر هذه المعلومات أن يتخذ أشكالا متنوعة منها تقارير سنوية تصدرها الجهة المعدة للاحصاءات، وخلاصات تدرج في مطبوعات رئيسية، وكذلك تبيان النصوص المناسبة التي تشير الى الطابع السري لاستمارات المسح الإحصائي. وقد يجد منتجو الإحصاءات أنه من المناسب استخدام شعارات رسمية وغيرها من العلامات لتذكير المستخدمين بالشروط التي يتم بموجبها إنتاج الإحصاءات التي تحمل شعارا أو علامة رسمية.

ب- تحديد الحصول على البيانات داخل الحكومة قبل نشرها

٤١- تنص هذه الممارسة، تحقيقا للشفافية بشأن أي تأثير ممكن وغير مناسب في البيانات قبل نشرها، على ذكر الأشخاص/المناصب داخل الحكومة، ولكن خارج الجهة المعدة للبيانات، الذين يحق لهم الحصول على البيانات قبل النشر. ومن الممكن لمثل هذا التحديد - أي ذكر "من يعلم، وماذا يعلم" - أن يتخذ أشكالا متنوعة، ومنها بلاغات موجزة لمستخدمي البيانات وتقارير سنوية تصدرها الجهة المعدة للإحصاءات. والهدف الأساسي لهذه الممارسة هو علاج المواقف التي تتسم فيها البيانات بالحساسية بسبب السياسة العامة أو غير ذلك من الأسباب، وقد يمكن تحقيق هذا الهدف، على الأقل، عن طريق اتباع هذا الأسلوب في حالات أكثر فئات البيانات والمؤشرات حساسية.

ج- تحديد التعليق الوزاري بمناسبة نشر الإحصاءات

٤٢- لا يتوقع بالضرورة من التعليق الوزاري، من حيث الموضوعية أو التحرر من الرأي السياسي، أن يكون مماثلا للتصرف الملائم المنتظر من جهة معدة للإحصاءات الرسمية. ولذلك فإن الممارسة تنص على التعريف بالتعليق، بحيث يكون مصدره معلوما وواضحا للجمهور. ومن الممكن لعملية التعريف بالتعليق الوزاري، بمناسبة نشر الإحصاءات، أن تتخذ أشكالا متعددة - منها تصريحات مستقلة من قبل الوزير (أو من قبل مسؤول سياسي آخر أو مسؤول عن السياسة الإحصائية) أو القيام، بدلا من ذلك، بتحديد المواد الخاصة بالجهة الإحصائية عندما تتضمن عملية النشر بيانات إحصائية وتعليقا وزاريا. ومن الممكن للمواد التي تعزى للجهة الاحصائية أن تتضمن بيانات إحصائية، ونصا تفسيريا(مثلا، تفسير لحدث غير اعتيادي له تأثير في البيانات)، وتحليلا موضوعيا. ومن الممكن تحديد المواد الخاصة بالجهة الاحصائية بوسائل مختلفة، منها الإشارة الى المصادر في الجداول الإحصائية، واستخدام الشعارات المسجلة أو شارات أخرى لمنتجي الإحصاءات. وتهدف هذه الممارسة أساسا إلى علاج المواقف التي تتسم فيها البيانات بالحساسية بسبب السياسة أو لاسباب أخرى، وقد يمكن تحقيق هذا الهدف، على الأقل، عن طريق اتباع هذا الأسلوب في حالات أكثر فئات البيانات والمؤشرات حساسية.

د- تقديم معلومات عن المراجعة والإعلان المسبق عن تغييرات رئيسية في المنهجية

٤٣- تحقيقا للشفافية بشأن الممارسات المتبعة بواسطة منتجي البيانات، ينص هذا العنصر على تقديم معلومات عن المراجعات التي أجريت من قبل على البيانات، وعن واحد من المصادر المحتملة الرئيسية للمراجعة. ومن الممكن لمعلومات كهذه أن تشمل تصريحات عن السياسة المتبعة (مثلا، سياسة مراجعة البيانات الشهرية عندما يتوفر مسح إحصائي سنوي أكثر شمولا، أو سياسة عدم المراجعة)، ومعطيات حول حجم المراجعات السابقة، وقد يتعين تطوير هاتين السياستين علاوة على بيانات المراجعة قبل إمكانية الإعلان المسبق عن التغييرات في المنهجية (مثلا، تغييرات في سنة الأساس، وتوسيعات كبيرة في حجم العينات، واعتماد مصادر بديلة للبيانات، وإعادة تصنيف المعاملات أو الصناعات) عند تطوير الأنظمة الإحصائية. وقد يتخذ الإعلان أشكالا مختلفة تشمل كحد أدنى بيانا قصيرا مع آخر عرض للبيانات غير المنقحة، أو بيانا منفصلا. ويجب أن تشير مثل هذه التصريحات إلى أنواع التغييرات المزمع إجراؤها، مع ذكر مصدر للحصول على المعلومات الإضافية، كأن تكون هناك ورقة معلومات تتاح عند الطلب، أو اسم وعنوان مسؤول قادر على شرح التغيير المتوقع. ويشجع النظام الأعضاء على تسهيل حصول الجمهور على المعلومات التي تفسر المراجعات بعد نشرها (مثلا، عن طريق شخص يستطيع الإجابة على الأسئلة المطروحة حول المراجعات).

٤- إتاحة البيانات للاستخدام العام

يمثل نشر الإحصاءات الرسمية إحدى الخصائص الأساسية للإحصاءات بوصفها سلعة عامة، كما أن إمكانية الحصول عليها مباشرة على أساس المساواة هي من الشروط الرئيسية في نظر مستخدمي البيانات.

أ- الإعلان المسبق عن جداول النشر الزمنية

٤٤- إن جداول النشر الزمنية المعلن عنها مسبقا تبرز الإدارة السليمة والشفافية في جمع الإحصاءات، وتزود مستخدمي البيانات بالمعلومات اللازمة لإتباع نهج أكثر نشاطا وتنظيما فيما يتعلق بالحصول على البيانات الخام اللازمة للعمل. وقد يمكن تحقيق الهدف عن طريق نشر الجداول الزمنية عن العام المقبل، بحيث تبين أهدافا لآخر مواعيد نشر الأطر الشاملة والمؤشرات التي تنشر سنويا، أما البيانات التي تنشر بشكل أكثر تواترا، فيشير الجدول الزمني إلى نطاق زمني معين، كفترة

تتراوح بين ٣-٥ أيام مثلا. ويشجع النظام الأعضاء على إعلام الجمهور باسم وعنوان مكتب أو مسؤول يمكن أن يقدم آخر المعلومات عن أرجح مواعيد النشر المتوقعة، بما في ذلك مواعيد نشر البيانات التي تتسم فترات نشرها دوريا، وتوقيت هذا النشر، بعدم الانتظام، وكذلك البيانات التي ينتظر نشرها لأول مرة.

ب- النشر المتزامن موجه الى جميع الأطراف المعنية

٤٥- يهدف النظام إلى نشر البيانات ووضعها تحت تصرف جميع الأطراف المعنية في وقت واحد، وذلك من باب الاعتراف بأن البيانات هي من السلع القيمة وتوخيا للعدالة. ولا يقصد بالنشر الإشارة الى إمكانية حصول الهيئات الحكومية على البيانات، ومنها الهيئات غير المعدة للبيانات. أما الحصول على البيانات قبل النشر فيخضع لشروط محددة في وصف نزاهة البيانات (راجع الفقرة ٤١ أعلاه). ومن الممكن لعملية النشر أن تنطوي على تقديم بيانات إحصائية موجزة، على أن يصحبها، ربما فيما بعد، تقديم التفاصيل. ويمكن تحقيق الهدف عن طريق إعلام الجمهور بمكان واحد معروف على الاقل يمكن للجميع الحصول منه على البيانات فور نشرها على أساس المساواة بين كافة المستخدمين.

ب: التنفيذ

٤٦- إن البلدان الأعضاء مدعوة إلى الاشتراك على أساس طوعي في المعيار العام لنشر البيانات الإحصائية. وينطوي الاشتراك على الالتزام: (١) باستخدام المعيار العام لنشر البيانات كإطار لتطوير النظم القومية الخاصة بإنتاج ونشر البيانات الاقتصادية والمالية. (٢) بتعيين منسق للبلد للعمل مع خبراء الصندوق. (٣) بإعداد وصف للتالي: (أ) الممارسات المعمول بها في مجال إنتاج ونشر الإحصاءات. (ب) خطط البلد التي يمكن أن ينشرها الصندوق عن التحسينات القصيرة والطويلة الأجل. ويجب أن يكون وصف الممارسات المعمول بها مناظرا لكل هدف من الأهداف الموضوعة للبيانات ونوعيتها، وصحتها، واتاحتها للاستخدام العام. وتحدد الخطط العيوب الرئيسية بالقياس إلى الأهداف المنصوص عليها في النظام العام؛ والخطوات التي تعالج هذه العيوب؛ والموارد الضرورية للتحسين، بما في ذلك المساعدة الفنية؛ والفترة الزمينة اللازمة لتحقيق التحسين المطلوب. وسيجرى بشكل خاص تحديد التحسينات التي يجب إجراؤها خلال ٣-٥ سنوات. ويمكن للبلدان الأعضاء الاشتراك في المعيار عن طريق إخطار الصندوق بذلك، ولا يعترف الصندوق علنيا بالبلد كمشترك إلا بعد إتمام العناصر الثلاثة المذكورة آنفا. ولكنه يجيز للاعضاء، في أي وقت قبل الشروع في تلك الاجراءات، الاعراب عن نيتهم في الاشتراك في المعيار بارسال اخطار مناسب الى الصندوق. ويعد ذلك بمثابة الأساس الذي يقوم عليه عمل خبراء الصندوق مع البلد المعني بشأن

الاجراءات التي يتضمنها الاشتراك في المعيار، مع العلم بان الصندوق لن يعلن عن تلقيه مثل ذلك الاخطار.

٤٧- ويمكن للبلد أن يختار الاشتراك منذ البداية، أو أن يشترك على مراحل تدريجية، أو أن يواصل العمل مع الصندوق على تحسين الأنظمة المحاسبية الخاصة بإنتاج ونشر الإحصاءات، كسابق عهده، دون اشتراك. ولا ينتظر من الأعضاء المنضمين إلى المعيار الخاص لنشر البيانات الاشتراك، رغم أنهم قد يجدون في المعيار العام لنشر البيانات إطارا مفيدا يمكن في حدوده تقييم ممارساتهم الخاصة بإنتاج ونشر البيانات.

٤٨- وسيحتفظ الصندوق بنظام لتخزين المعلومات الخاصة بالممارسات المعمول بها والخطط (البيانات الوصفية metadata) التي تقدمها البلدان، كما سيقوم خدمة للأعضاء بنشر هذه البيانات الوصفية. وستتقرر وسائل النشر، بعد مزيد من المشاورات مع البلدان حول أنسب وسائل إتاحة البيانات الوصفية بسهولة وعلى نطاق واسع وبعد الإقرار بجهود البلدان لتحقيق هدف إنتاج ونشر إحصاءات شاملة وموثوقة ومتاحة للاستخدام العام وفي الوقت المناسب. وتقع مسؤولية دقة البيانات الوصفية والإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية السكانية التي تشكل أساس البيانات الوصفية، على عاتق البلدان الأعضاء. وينتظر من الأعضاء مراجعة بياناتهم الوصفية مرة سنويا على الأقل لتحديثها كلما كان ذلك ضروريا.

٤٩- ويمكن للأعضاء سحب اشتراكهم في أي وقت، عن طريق إخطار الصندوق بأي شكل مناسب.

٥٠- وسيقوم الصندوق على فترات دورية مناسبة بمراجعة محتوى النظام العام وتنفيذ الإجراءات، مستأنسا في ذلك بآراء معدي البيانات ومستخدميها.